الأيام
٣٠ أكتوبر ٢٠٠٢م

وزير العمل يترأس اجتماع المجلس الأعلى للتدريب المهني

المجلس يشيد بنتائج ندوة تجارب الدول في التدريب ويدرس نتائج تقييم معاهد ومراكز التدريب

ترأس عبدالنبي عبدالله الشعلة وزير العمل والشئون الاجتماعية رئيس المجلس الأعلى للتدريب المهنى الاجتماع الاعتيادي الرابع من دور الانعقاد الثاني عشر للمجلس بحضور السيدات والسادة الاعضاء وذلك بمكتبه في ديوان الوزارة.

وصرح الوزير بعد ختام الاجتماع بأن المجلس ناقش عددا من الموضوعات المدرجة على جدول الاعمال واتخذ بشأنها القرارات والتوصيات المناسبة، مشيرا الى انه قد تم استعرض النتائج الايجابية التى حققتها ندوة تجارب الدول في مجال التدريب المهى التى نظمتها الوزارة خلال الفترة من 9 الى 10 سبتمبر الماضي 2002، موضحاً بأن التقرير الخاص للندوة قد تضمن خصائص مشتركة لتجارب الدول المشاركة وهي المانيا وكوريا الجنوبية وسنغافورة بالاضافة الى بريطانيا وايرلندا واستراليا ومن بين هذه الخصائص: أهمية وجود نظام متكامل ومتداخل الأجزاء والوحدات للتعليم والتدريب المهني واشتراك جميع الاطراف المهنية وأن تقوم جهة أبحاث مركزية مستقلة باجراء الأبحاث والدراسات اللازمة كتحديد حجم الحاجة من القوى العاملة في الوقت الحالي، والحاجات المستقبلية في مختلف القطاعات ووجود إطار مهني متكامل وواضح للمؤهلات المحلية والدولية وان يعطي جانب الارشاد والتوجيه قدرا كبيرا من الاهتمام والعناية الخاصة ابتداء من المراحل الدراسية الأولى ويستمر حتى المراحل المتقدمة والتدريب على رأس العمل.

وأكد الشعلة ان توصيات المشاركين جاءت متطابقة مع التطلعات بهدف تفعيل مجال التدريب وتنمية الموارد البشرية ووضع الاستراتيجية العامة وإشراك كافة الاطراف المعنية بعملية التدريب المهني الى جانب خلق نظام وطني للمؤهلات واحتساب العائد الاستثماري، مشيراً الى ان هذه التوصيات دعت الى العمل على تقليص الفجوة في المهارات بين ما يتطلبه سوق العمل وتلك التى يتمتع بها خريجو التعليم النظامي وبرامج التدريب المهني وان يكون نظام التعليم إجباريا وتدريس اللغة الانجليزية والمهارات الرقمية في مراحل مبكرة لا تتجاوز سن 8 – 10، وان يتم تدريس اللغة الانجليزية العامة الى جانب اللغة الانجليزية التخصصية (الانجليزية لأغراض محددة) في المراحل الدراسية، وتدريس بعض المواد في المراحل الأخيرة باللغة الانجليزية، وخلق نظام للتدريب المهني وفق استراتيجية وأهداف ورؤى واضحة، وخلق نظام وطني عام للمؤهلات الاكاديمية والمهنية وتسهيل عملية التنقل بين النظامين الاكاديمي والمهني وهو ما يتطلب وضع نظام جديد للمؤهلات من قبل وزارة العمل والشئون الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم.

وأوضح وزير العمل والشئون الاجتماعية رئيس المجلس الأعلى للتدريب المهني بأن المجلس الأعلى أبدى ارتياحه التام للنتائج الايجابية التى حققتها الندوة المذكورة، وان المجلس سوف ينظر في جميع هذه التوصيات واعداد تقرير بشأنها ورفعه الى مجلس الوزراء الموقر لاتخاذ ما يلزم لتطوير مجال التدريب المهني وتنمية الموارد البشرية، مشيراً الى انه تم تشكيل فريق عمل من المختصين لمراجعة هذه التوصيات ودراسة التجارب المعروضة بعمق للاستفادة منها في وضع خطة متكاملة للتدريب المهني في مملكة البحرين.

وان المجلس قرر إشعار دول مجلس التعاون الخليجي بهذه التوصيات من منطلق التعاون وتبادل المعلومات والخبرات، ومخاطبة الأمانة العامة للمجلس وكل من منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية، والعمل على تنظيم ندوة أخرى بنفس المضمون خلال عام من تاريخه للاطلاع على تجارب كل من الولايات المتحدة الامريكية وماليزيا ونيوزيلندا وبريطانيا.

كما استعرض المجلس مناقشة نتائج دراسة تقييم المعاهد ومراكز التدريب في البحرين حيث تقرر الاتفاق مع برنامج الامم المتحدة الانمائي على وضع معايير التقييم ثم تدريب مجموعة من موظفي الوزارة للقيام بهذه المهمة لاحقا، ورفع مذكرة لمجلس وزراء العم بدول مجلس التعاون بوضع المعايير لتقييم المراكز تمهيدا لعملية التوحيد المستقبلي بين دول المنطقة، كما قرر المجلس رفع مذكرة لمجلس وزراء العمل بدول مجلس التعاون الخليجي باقتراح وضع المعايير لتقييم المعاهد ومراكز التدريب في دول المجلس تمهيدا لعملية التوحد المستقبلي بين دول المنطقة.